مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة
المجلد 05، العـدد: 02 (2022)، ص 207- 224
ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

تقييم تنافسية قطاع السياحة في الجزائر دراسة مقارنة مع الأردن

Evaluation the competitiveness of the tourism sector in Algeria, a comparative study with Jordan

د. زيدان زهية [1] *

Zidane Zahia

[1] جامعة البليدة 2، مخبر التنمية الإقتصادية والبشرية في الجزائر، الجزائر، zidanezahia@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022-08-15 **تاريخ القبول:** 2022-10-03 **تاريخ النشر:** 2022-10-30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل القدرة التنافسية السياحية حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) لسنة 2019 لكل من الجزائر والأردن لمعرفة نقاط القوة والضعف، وقد استعملنا المنهج الوصفي في عرض واقع ومقومات قطاع السياحة في البلدين والمنهج التحليلي في تحليل المؤشرات الخاصة بالتنافسية وتقييمها، حيث توصلنا الى وجود تفاوت وتباين في العديد من المتغيرات المكونة لمؤشر التنافسية، وأن الجزائر بحاجة إلى العناية بهذا القطاع حتى تلتحق بالأردن وبعض الدول العربية وتحسن ترتيبها باستغلال أمثل للطاقات المتوفرة منها الطبيعية والبشرية والتاريخية، مع ضرورة تطوير السياحة الثقافية والاهتمام أكثر بالسياحة العلاجية بالاستفادة من تجربة الأردن والتجارب الدولية.

كلمات مفتاحية: سياحة، سفر، تنافسية ، مؤشرات.

تصنيف JEL : Z3 ؛ L83

Abstract:

This study aims to analyze the competitiveness of tourism according to the report of the World Economic Forum (Davos) for the year 2019 for both Algeria and Jordan to find out the strengths and weaknesses. To the existence of disparity and disparity in many of the variables that make up the competitiveness index, and that Algeria needs to take care of this sector in order to join Jordan and some Arab countries and improve its arrangement by making optimal use of the available energies, including natural, human and historical, with the need to develop cultural tourism and pay more attention to medical tourism by benefiting from the experience of Jordan. And international experiences.

Keywords: tourism, travel, competitiveness, indicators .

JEL Classification Codes : L83 ; Z3

* **المؤلف المرسل: زيدان زهية ، الإيميل: zidanezahia@yahoo.fr**

1. مقدمة:

يعتبر قطاع السياحة في الجزائر أحد القطاعات التي لا تزال متخلفة وبعيدة عن المقاييس الدولية، حيث يعيش قطاع السياحة تدهورا كبيرا وتدني في التنافسية فقد تم تصنيف الجزائر في مراتب متأخرة عربياً وعالمياً في مجال السياحة في تقارير تنافسية قطاع السفر والسياحة الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

وقد تزايد اهتمام العديد من الدول بالتنمية السياحية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني، لما لها من منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية، حيث تسعى الجزائر لاسترجاع مجدها السياحي في آفاق 2030، وتجهيز عدد من مواقعها السياحية والتعريف بها لأخذ حصتها من السياحة العالمية.

ومما سبق يمكن طرح الاشكالية التالي: كيف يمكن للجزائر تحسين تنافسية السياحة والسفر بالاستفادة من التجربة الأردنية ؟

ويمكن طرح **الاسئلة الفرعية** التالية:

- ما مكانة الجزائر والأردن في مؤشرات تنافسية السياحة والسفر؟
- كيف يمكن تحسين تنافسية قطاع السياحة والسفر؟

الفرضيات: انطلاقا من التساؤلات المطروحة وضعنا هذه الفرضيات:

- تهميش قطاع السياحة في الخطط التنموية من أسباب ضعف تنافسيته.
- يمكن للجزائر تعزيز القدرة التنافسية للقطاع السياحي من خلال تطوير مقومات الجذب السياحي.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل القدرة التنافسية السياحية حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) لكل من الجزائر والأردن لمعرفة نقاط القوة والضعف، بالاضافة إلى آليات النهوض بالقطاع السياحي وتحقيق التنافسية عربيا وعالميا.

منهج الدراسة:

استعملنا المنهج الوصفي في عرض واقع ومقومات قطاع السياحة في البلدين والمنهج التحليلي في تحليل المؤشرات الخاصة بالتنافسية وتقييمها، مع الاستعانة بالأدوات الاحصائية.

2. بعض المفاهيم المرتبطة بالسياحة:

1.2 مفهوم السياحة: من أهم تعاريف السياحة نذكر ما يلي:

جاء أول تعريف للسياحة على يد الألماني غوبير فرويلر"(Guyer Freuler) عام 1905 الذي اعتبر السياحة "ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة، ونمو هذا الإحساس والشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة

الاتساع في نطاق التجارة والصناعة سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، وثمرة تقدم وسائل النقل". (الحريري، 1999، صفحة 18)

كما عرفت السياحة بأنها ظاهرة اجتماعية وثقافية واقتصادية تشمل حركة الاشخاص الى بلدان أو مناطق تقع خارج بيئتهم المعتادة لأغراض متعددة تتعلق بالمتعة أو ممارسة أوقات الفراغ أو لأي سبب آخر: ثقافي، ترفيهي، طبي، ديني، ...إلخ، ويطلق على هؤلاء الأشخاص الزوار وتتعلق السياحة بأنشطتهم ونفقات بعضهم على الخدمات المختلفة. (Anthony, 2019, p. 7)

وحسب تعريف منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة فإن "السياحة هي نشاط يقوم فيه الزائر إلى وجهة رئيسية خارج أماكن إقامته المعتادة لمدة لا تقل عن عام لأغراض أساسية ممارسة أنشطة أعمال أو ترفيه أو أغراض شخصية أخرى". (Anthony, 2019, p. 8)

2.2 الموقع السياحي: هو عبارة عن " كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية أو بناءات مشيدة عليه، يعترف له بأهمية تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عيه من التلف والاندثار بفعل الطبيعة أو الإنسان". (مساعدية، 2009)

3.2 التهيئة السياحية: هي" التقنية أو الفن الذي يهدف إلى التوزيع المنتظم للعناصر المكونة للمجال المستقطب للزوار خلال فترات العطل"، (رزاز، 2009، صفحة 12) أي أن الوظيفة السياحية لا تتحقق بمجرد توفر المؤهلات البشرية والطبيعية التاريخية بل يجب أن تدعم تلك المؤهلات بالمنشآت والمرافق السياحية كالفنادق والمطاعم ومراكز الترفيه والمواصلات...وغيرها الضرورية لجذب السياح وتوفير الراحة والمتعة لهم.

4.2 التنافسية السياحية: تعرف على أنها "الزيادة في الانتاج والتحسين في نوعية المنتوج والخدمات السياحية، بما يرضي أذواق السائحين وتعرف أيضا بأنها قدرة الدولة على توفير موارد وامكانات تتفوق بها على منافسيها في الأسواق العالمية" (المنظمة العربية للسياحة، 2018، صفحة 3)

5.2 مؤشر القدرة التنافسية للسفر والسياحة: يعتبر مؤشر تنافسية السفر والسياحة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) أحد الأدوات التي تمكن من تقييم الأداء النسبي للدول النامية مقارنة بغيرها من الدول للتعرف على جوانب القوة والضعف، حيث يقيس المؤشر كل العوامل والسياسات المحفزة على تطوير هذا القطاع في دول العالم والتي تمكن من تحقيق التنمية المستدامة لقطاع السفر والسياحة في البلاد، ويتم قياس المؤشر بين 1 الأسوء و7 الأفضل، ويتم المقارنة بين الدول ضمن 90 متغير فى14 مجال وتم تقييم 140 دولة سنة 2019 و 117 دولة سنة 2021.

3. أنواع السياحة في الجزائر

تزخر الجزائر بثروة ثقافية وآثارية متنوعة نابعة من المراحل التاريخية والحضارات المتعاقبة على هذا البلد الشاسع (أكثر من مليونين كلم²) الذي يقع في جنوب البحر الأبيض المتوسط وشاطئ ساحلي يمتد لأكثر من 1200 كلم، كما أن الصحراء الجزائرية تغطي ثلثي مساحة البلاد، وتعرض منتجات سياحية متنوعة وذات قيمة عالية على غرار المصنفة ضمن التراث العالمي للإنسانية منها: الواحات والصاورة وتوات والغورارة وطريق القصور ووادي ميزاب، كما يوجد في الجزائر أكثر من 200 منبعا للمياه المعدنية أغلبها غير مستغل رغم ارتفاع الطلب على هذا النوع من السياحة ويمكن تلخيص أهم أنواع السياحة في الجزائر في الجدول التالي:

الجدول (1) أهم أنواع السياحة ومواقعها في الجزائر

أنواع السياحة	المواقع السياحية
السياحة الثقافية والدينية	**تتمثل المواقع التاريخية والأثرية في الجزائر ومن أهمها الآثار الرومانية (تيبازة، تيمقاد، جميلة...)، ومناطق مصنفة كتراث عالمي من اليونسكو كالقصبة وطاسيلي ناجر، وقلعة بني حماد بالمسيلة وجوامع أغادير وسيدي بومدين والمشوار والمنصورة بتلمسان، والجوامع الكبيرة بالعاصمة ووهران وقسنطينة، وجامع كتشاوة بالقصبة، وقلعة "باستيون23 " وقصر الداي ومباني أخرى تعود للحقبة العثمانية.**
السياحة الشاطئية الاستحمامية	**تنوع المناخ في مناطق الجزائر نعمة من الله تعالى، حيث تتميز شواطئ الجزائر بمناظر خلابة تجمع بين البحر والغابة والجبال، حيث هناك 14 ولاية ساحلية منها جيجل، بجاية، سكيكدة، ....**
السياحة المناخية	**تشمل قضاء فصل الشتاء أو جزء منه في أماكن الدفء الطبيعي الذي يتوفر في الجنوب عندما يكون البرد في الشمال، وتشمل الصحراء الكبرى العديد من المناطق أهمها: مواقع الطاسيلي والهقار المصنفة تراثا عالميا للانسانية منذ 1982 من قبل منظمة اليونيسكو، إلى جانب الواحات والساورة والتوات والقرارة. بينما يمكن للبعض الأخر أن يمارس التزلج في منحدرات جبال جرجرة الشامخة المكسوة بالثلوج بمحطة تكجدة الشتوية او بتلاغيلاف أوالشريعة بالبليدة، وعندما تشتد الحرارة في الصحراء تكون الشواطئ في الشمال مقصدا للاستحمام من شهر جوان إلى نهاية سبتمبر.**
السياحة العلاجية	**أكثر من 200 من الينابيع الطبيعية المعدنية للحصول على الراحة الجسمية والنفسية وزيارة المصحات وأماكن الاستشفاء، ومن أهمها حمامات بوحجر بعين تموشنت وحمام الصالحين ببسكرة، حمام المسخوطين بقالمة، حمام ألوان بضواحي العاصمة حمام قرقور بسطيف وحمام بوحنيفية بمعسكر، كما هناك مواقع حمامات رومانية قديمة مثل حمام ريغا (عين الدفلى).**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات: (الديوان الوطني للسياحة , O.N.T، 2015)

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

4.أنواع السياحة في الأردن

يتمتع الأردن بمزايا ومقومات جغرافية وتاريخية تجعل منه بلدا سياحيا في جميع فصول السنة، خاصة بعدما فازت مدينة البتراء بالصف الثاني بعد سور الصين لعجائب الدنيا السبع سنة 2007، مما في زيادة حجم الحركة السياحية والذي استمر لنهاية 2010 أين وصل عدد السياح إلى أكثر من 8 مليون (البنك الدولي، 2022) وهو الأعلى في تاريخ السياحة الأردنية، إلى جانب العديد من المواقع السياحية المتنوعة والمبينة في الجدول (2).

الجدول (2) أهم أنواع السياحة ومواقعها في الأردن

أنواع السياحة	المواقع السياحية
السياحة الثقافية	المواقع التاريخية والأثرية في الأردن ومن أهمها مدينتا البتراء وجرش، وقلعة الكرك، والرَبض، وأم قيس، والمدرج الروماني وكهف الرقيم.
السياحة الدينية	الأماكن التاريخية الدينية والأضرحة وبخاصة في مناطق الكرك ومعان ووادي الأردن، والسلط، مثل أضرحة الصحابة جعفر ابن أبي طالب وعبد الله بن رواحة وزيد بن حارثة وأبو عبيدة بن الجراح وشرحبيل بن حسنة وضرار بن الأزر رضي الله عنهم، إضافة إلى المغطس وكنائس مادبا.
السياحة الرياضية	يمارس السياح أنواعاً كثيرة من رياضتهم المحببة مثل التزلج على الماء والسباحة والغوص البحري وصيد السمك والصيد البري وخاصة في مناطق العقبة ووادي رم والأزرق، كما يتميز خليج العقبة بتنوع الحياة البحرية بثروات سمكية، شعاب مرجانية وطيور.
سياحة الاصطياف	تنوع المناخ في مناطق الأردن نعمة من الله تعالى، فكثير من السياح يفدون إلى الأردن لقضاء عطلة الصيف في أجوائه الخلابة مثل احراج وجبال عجلون ودبين، كما أن الجو في العاصمة لطيف ومنعش خصوصاً في المناطق الجبلية حيث تتوافر الحدائق والمنتزهات.
السياحة الشتوية	تشمل قضاء فصل الشتاء أو جزء منه في أماكن الدفء الطبيعي وخاصة في مناطق الأغوار والبحر الميت والتي تعتبر اخفض نقطة في العالم.
السياحة العلاجية	الينابيع الطبيعية المعدنية للحصول على الراحة الجسمية والنفسية وزيارة المصحات وأماكن الاستشفاء ومن أهمها شواطئ العقبة والبحر الميت وحمامات ماعين وعفرة والمياه الكبريتية في الأغوار وبخاصة في منطقة الحمة، كما توجد في الأردن العديد من المستشفيات الحديثة المزودة بالأجهزة والمعدات المتقدمة ويشرف عليها أطباء أردنيون متميزون في مهاراتهم الطبية ومتخصصون في كافة أنواع العلاجات.

المصدر: (المحفظة الوطنية للأوراق المالية، 2010، صفحة 4)

يعد قطاع السياحة في الأردن من أهم القطاعات التي تسهم في جلب العملة الصعبة، حيث يساهم بنسبة 14% من الناتج المحلي الإجمالي والمقدر سنة 2019 بـ 4108,4 مليار دينار أردني مقابل 512,4 مليون دينار سنة 2000 بنسبة مساهمة بالناتج المحلي الاجمالي وصلت 5.1 % ، حيث بلغ عدد السياح القادمين للأردن نحو (5.4) مليون سائح سنة 2019 بينما في عام 2000 كان عددهم نحو 1.4 مليون. (بظاظو، السياحة الأردنية في مائة عام، 2021، صفحة 143)

من خلال الجدولين السابقين يظهر جليا تفوق الجزائر من حيث تنوع السياحة والمقومات التي يمكن أن تسهم في صناعة السفر والسياحة، من خلال التأثير على الناتج المحلي الإجمالي وتوفير مناصب الشغل والحد من البطالة ومكافحة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان بشكل مستدام.

5. واقع تنافسية قطاع السياحة في الجزائر والأردن

تحتل الجزائر مراتب متأخرة في تقارير تنافسية قطاع السياحة والسفر الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث احتلت المرتبة 113 سنة 2011 من بين 139 دولة وبقيمة للمؤشر تساوي 3,4 ، ثم المرتبة 116 من بين 140 دولة سنة 2019، بالرغم من الإمكانات ومقومات تسمح له بالارتقاء والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي، والوصول إلى مراتب الدول التي لا تمتلك من المقومات السياحية ما تملكه الجزائر، كما احتل الأردن المرتبة 64 من بين 139 دولة ثم المرتبة 84 من بين 140 دولة شملها تقرير تنافسية السياحة والسفر الصادر عن منتدى الاقتصادي العالمي سنتي 2011 و2019 كما هو موضح في الجدول (3).

ويعرض تقرير التنافسية للسفر والسياحة عام 2019 أهم مؤشرات تنافسية السياحة والسفر من خلال استخدام مؤشر التنافسية (TTCR) والذي يقوم بقياس مجموعة العوامل والسياسات التي تمكن الدول من التنمية المستدامة للسياحة والسفر وتعزيز القدرة التنافسية بين الدول وقد صنف الجزائر في الترتيب الـ 116 عالميا من بين 140 دولة شملها المؤشر بينما احتلت الأردن الترتيب 84.

الجدول (3) ترتيب الجزائر في مؤشر تنافسية السفر والسياحة لسنتي 2011 و2019 مقارنة بدول عربية

المؤشر الكلي						المؤشرات الفرعية (2019)							
						ملائمة بيئة السياحة والسفر		الاطار التنظيمي والتشريعي		البنية التحتية		الموارد الطبيعية والثقافية	
الترتيب عربيا 2019	(14 دولة)	2011		2019									
		الترتيب (139)	الرصيد	الترتبة (140)	الرصيد	الترتبة	الرصيد	الترتبة	الرصيد	الترتبة	الرصيد	الترتبة	الرصيد
الجزائر	12	113	3,4	116	3,1	80	4,6	134	3,6	115	2,3	90	2,1
المغرب	6	78	3,9	66	3,9	71	4,8	47	4,6	69	3,5	54	2,6
تونس	9	47	4,4	85	3,6	78	4,7	57	4,5	84	3,1	100	2
مصر	5	75	4,0	65	3,9	86	4,5	45	4,6	76	3,3	33	3,1
الأردن	8	64	4,1	84	3,6	67	4,9	62	4,5	83	3,2	120	1,8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير السفر والسياحة 2012 و 2019:
(WEF, 2012, p. 5), (WEF, 2019, pp. 65-69)

واستند ترتيب الدول على نتائج قياس 14 مؤشرا فرعيا موضحة في الشكل 1

الشكل1: مؤشرات تنافسية السياحة والسفر حسب تقرير 2019

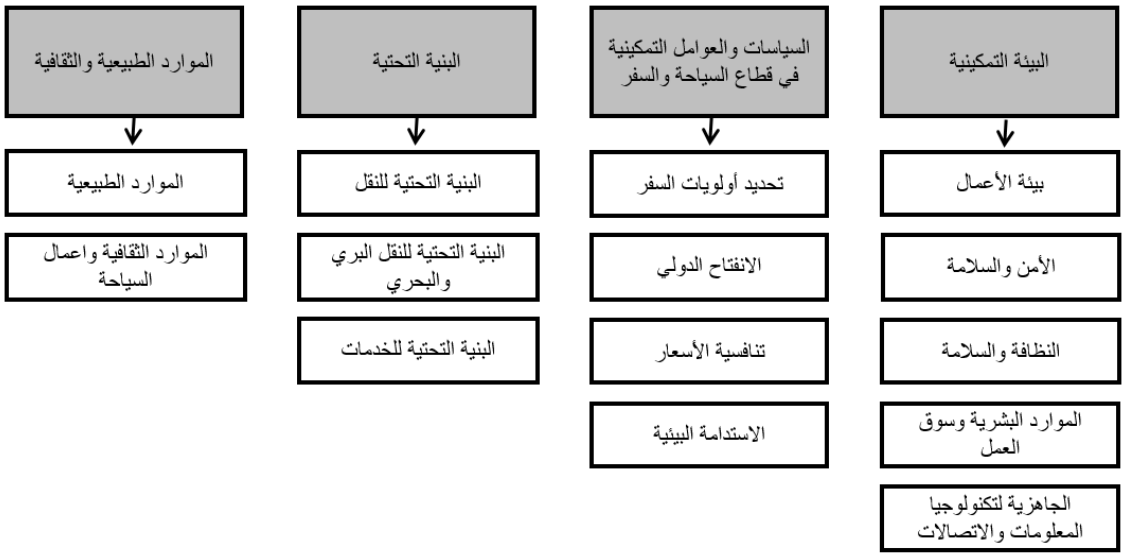

Source: (WEF, 2019, p. ix)

أما الترتيب في المؤشرات الفرعية فكان ترتيب كل من الجزائر والأردن على النحو الآتي:
(WEF, 2012, p. 5) (WEF, 2019, pp. 65-83)

- **بيئة الأعمال:** حصلت الجزائر على المرتبة 118 مما يدل على عدم توفر البيئة الملائمة لقيام الأعمال ونموها، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وحماية الحقوق قضائيا وإمكانية التنافسية وسهولة استخراج التراخيص وحجم الضرائب والتسهيلات، بينما كان الأردن في مرتبة أحسن حيث جاء في المرتبة 56.
- **السلامة والأمن:** حصلت الجزائر على الترتيب 53 ويعبر هذا المؤشر على مدى كفاءة أجهزة الدولة في مكافحة الجريمة والإرهاب وتوفير آمان وسلامة السياح، حيث نلاحظ هناك تحسن فيما يخص هذا المؤشر، بينما الأردن جاء في المرتبة 48.
- **الصحة والنظافة:** ويشمل توفر الرعاية الصحية الجيدة من مستشفيات وأطباء وأسرة، وخلو البلد من الأوبئة وتوفر المياه الصالحة للشرب وشبكة صرف صحي جيدة، وجاء ترتيب الجزائر في المركز 76 بينما الأردن في المرتبة 67.
- **الموارد البشرية وسوق العمل:** ويتضمن كفاءة الموارد البشرية وتدريبها وتوفرها والاستثمار في ذلك، ومستوى التعليم ومشاركة المرأة وانفتاح سوق العمل، وكان ترتيب الجزائر 102 بترتيب أفضل من الأردن الذي جاء في المرتبة 111.
- **جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** ويشمل تغطية شبكة الانترنت واستخدام الانترنت في الأعمال والعمليات التجارية وإجراء الحجوزات وكفاءة تمديدات الكهرباء وقد كان ترتيب الجزائر في المرتبة 89 بعدما كانت في المرتبة 105 سنة 2015، بينما يتمركز الأردن في مرتبة أفضل 65.
- **تحديد أولويات السياحة والسفر:** ويشير إلى مدى اعتبار الحكومة قطاع السفر والسياحة من الأولوية، حيث يساعد ذلك على تطوره وزيادة تنافسية القطاع عبر توجه الاستثمارات لمشاريع معينة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار السياحي، وتنظيم حملات تسويقية وطنية، وقد جاء ترتيب الجزائر في المركز 132 مما يدل على عدم أولوية القطاع لدى الحكومة، على عكس الأردن الذي جاء في مرتبة متقدمة 32 وبعيدة عن الجزائر.
- **الانفتاح الدولي:** يشمل تسهيل إجراءات السفر والحصول على التأشيرة، وانفتاح الخدمات الجوية، والاتفاقيات الثنائية، واتفاقية التجارة الإقليمية، وجاء ترتيب الجزائر 139 بينما جاء الأردن في المرتبة 68.
- **التنافسية في الأسعار:** ويشمل انخفاض تكاليف السفر للبلد من تذاكر، وسكن ومواصلات وأسعار الوقود والضرائب ورسوم المطار، وكان ترتيب الجزائر 8 بينما الأردن المرتبة 83.
- **الاستدامة البيئية:** ويشمل صرامة تنفيذ سياسات وعوامل تعزيز الاستدامة البيئية، وهي ميزة تنافسية مهمة في ضمان الجاذبية المستقبلية للبلاد كوجهة سياحية، وتقييم حالة المياه وموارد الغابات والبحار...، وكان ترتيب الجزائر في المؤشر 133، بينما الأردن في المرتبة 60.

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

- **البنية التحتية للنقل الجوي:** ويتضمن الربط الجوي وسهولة تنقل المسافرين بين المدن الداخلية وبين الدول، ويقاس بتوفر المقاعد وعدد المغادرين، وكثافة الحركة عبر المطار وعدد شركات الطيران، ونوعية النقل الجوي، والبنية التحتية للرحلات الداخلية والخارجية، وجاء ترتيب الجزائر في المركز 99 في حين الأردن في المرتبة 70.
- **البنية التحتية للطرق البرية والموانئ:** ويعبر عن مدى تنوع وجودة وسائل النقل، للوصول للمراكز التجارية، ومناطق الجذب السياحي وكفاءة عمل الموانئ لنقل المسافرين والبضائع، وجاءت الجزائر في المرتبة 90 بعد الأردن 89.
- **البنية التحتية للخدمات السياحية:** ويشمل تنوع وكفاية وحدات السكن للمسافرين والمرافق الترفيهية وتوفر خدمات الصرف الآلي وتأجير السيارات، ... وجاء ترتيب الجزائر في المركز 136، علما أن 90% من الحظيرة الفندقية لا تستجيب للمقاييس الدولية، وجاء الأردن في المرتبة 81.
- **الموارد الطبيعية:** ويشمل توفر الموارد والمناظر الطبيعية، التي تعد من أهم عوامل جذب السياح، والمناطق المحمية من حدائق وطنية ومحميات طبيعية، وقد احتلت الجزائر المرتبة 126 بينما جاء الأردن في المرتبة 119.
- **الموارد الثقافية وسفر الأعمال:** يقاس من خلال إدراج البلد في قائمة منظمة اليونسكو، وتنظيم فعاليات كبرى في البلد، واستقطاب المؤتمرات والاجتماعات والمنظمات الدولية، وقد احتلت الجزائر مركزا متقدما حيث حلت في المرتبة الـ51 عكس الأردن الذي جاء في المرتبة 101.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن وضعية الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية للسفر والسياحة تدل على مدى تدهورة قطاع السياحة الاستراتيجي وبُعده عن المقاييس العالمية، حيث لم يتجاوز عدد السياح عدد 2,3 مليون سائح سنة 2019 مقابل نحو 5 ملايين سائح للأردن و13 مليون سائح استقبله المغرب وأكثر من 8 مليون سائح بتونس حسب احصائيات البنك الدولي (البنك الدولي، 2022)، وهذا يعكس بوضوح الوضعية التي عرفها القطاع خلال العقود الماضية، حيث نجد في نفس التقرير تفوق العديد من الدول الإفريقية على الجزائر في الترتيب مثل: كينيا، بوتسوانا ، تنزانيا، السنيغال وزامبيا وأثيوبيا...، كما كان ترتيب الجزائر متأخرا أيضا عربيا حيث جاءت في المرتبة 12 من بين 14 دولة عربية شملها التقرير.

وفي الشكلين التاليين نجد ترتيب ورصيد كل من الجزائر والأردن في أهم مكونات مؤشر التنافسية في السفر والسياحة حسب تقرير تنافسية السفر والسياحة لسنة 2019.

شكل (2) ترتيب ورصيد الجزائر في مؤشر تنافسية السفر والسياحة سنة 2019

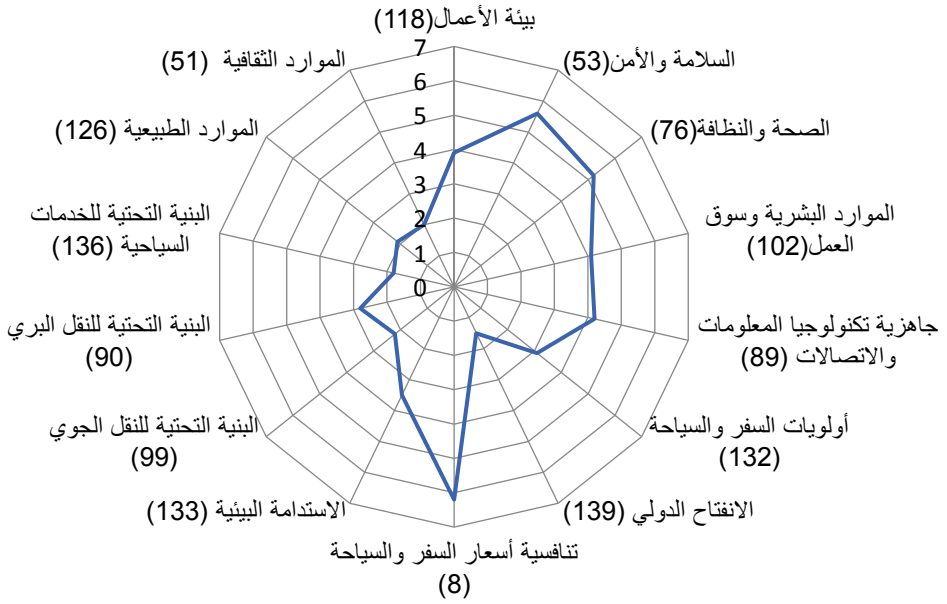

شكل (3) ترتيب ورصيد الأردن في مؤشر تنافسية السفر والسياحة سنة 2019

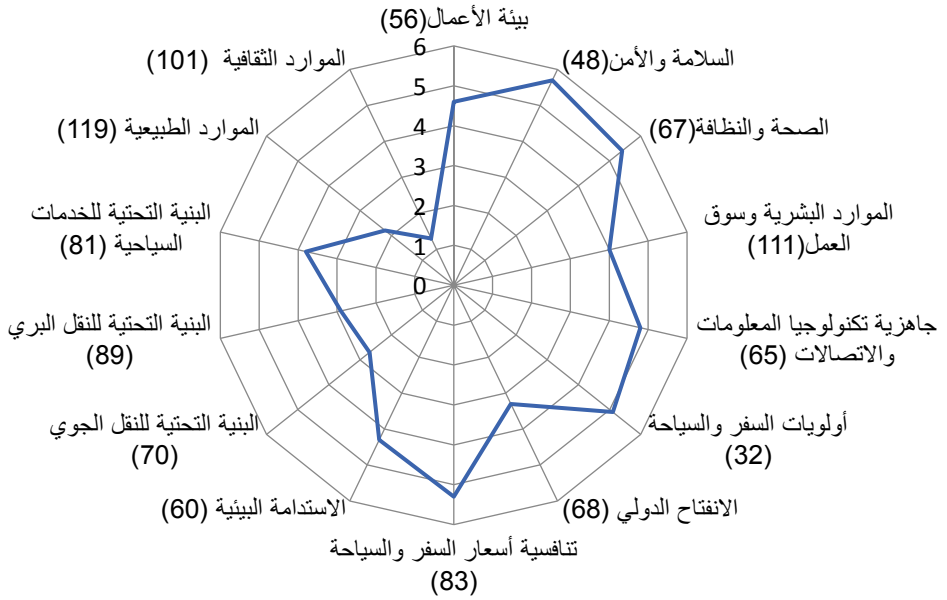

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:(WEF, 2019, pp. 65-83)

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

بالنسبة للأردن فقد أظهرت بعض المؤشرات ترتيب متأخر كتنافسية الأسعار والبنية التحتية للنقل البري، ومن بين أسباب التأخر هو انعدام النقل السياحي بالسكك الحديدية والذي يعد من أقل وسائل النقل تكلفة بالاضافة على ما يحققه من قيمة مضافة عالية وتسهيل الوصول إلى الأماكن السياحية المتباعدة وتوفير مناصب الشغل، كما يعد قطاع السياحة الأكثر تضررا من بين القطاعات الاقتصادية جراء تداعيات جائحة كوفيد- 19 بسب الإجراءات الاحترازية التي اتبعتها الحكومة للحد من انتشار الوباء، فقد انخفضت القيمة المضافة لقطاع السياحة في الأردن بنسبة 72% في عام 2020 بالإضافة لانخفاض عدد السياح بنسبة 72.5%، وقد اتخذت الحكومة الأردنية مجموعة من التدابير لدعم قطاع السياحة منها السماح لقطاع السياحة بدفع التزاماته الضريبية عن عام 2019 على شكل أقساط بدون غرامات؛ وتخفيض كل من الضريبة العامة على المبيعات وضريبة الخدمات إلى النصف للفنادق والمطاعم، كما استفاد قطاع السياحة من تسهيلات ائتمانية وتأجيل في سداد القروض ضمن تدابير البنك المركزي مست القطاعات المتأثرة. (صندوق النقد العربي، 2021، الصفحات 246-247)

وأصدر المنتدى الاقتصادي العالمي في شهر ماي 2021 أحدث دراساته عن قطاع السياحة والسفر شمل 117 دولة، وخلص المؤشر الذي حمل شعار "إعادة البناء من اجل مستقبل مستدام وأكثر مرونة" إلى أن علامات الانتعاش بدأت تظهر في العديد من الدول بعد أن تضررت بشدة بسبب الجائحة ومن بينها الأردن الذي تحسن ترتيبها وأصبح 64 بعدما كانت في المرتبة 84 سنة 2019، أما الجزائر لم تكن ضمن هذا التقرير. (WEF، 2021)

6. متطلبات تطوير القطاع السياحي بالجزائر

بالنظر لتخلف القطاع وتدني خدماته هناك العديد من الفرص الاستثمارية التي يتيحها هذا القطاع، بإقامة الفنادق والمراكز التجارية الكبيرة والقرى والمنتجعات السياحية وتدعيم الخدمات المكملة من نقل سياحي ومطاعم وملاعب رياضية وتهيئة حدائق ومركبات تسلية وترفيه، وضمن رهان التنويع الاقتصادي زاد الاهتمام بالقطاع السياحي من خلال عدة استراتيجيات لتطوير القطاع السياحي سعيا لتنويع مصادر الدخل والإيرادات، كما كان هناك تعديلات في قانون الاستثمار بهدف تطوير القطاعات المهمشة وتحسين المناخ الاستثماري.

1.6 تطوير الاستثمار السياحي:

لانعاش النشاط السياحي يعتبر المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 (SDAT) مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) في آفاق 2030 فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل تحقيق توازن ثلاثي يشمل الرقي الاجتماعي والفعالية الاقتصادية والاستدامة البيئية ضمن أهداف ومرتكزات وضعتها الحكومة. (وزاة السياحة والصناعة التقليدية، 2022)

الأهداف الخمسة لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

- جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الاقتصاد وكبديل لقطاع للمحروقات؛
- ضمان اشراك القطاعات الأخرى، كقطاع الأشغال العمومية، قطاع الفلاحة وقطاع الثقافة؛
- توفيق بين الترقية السياحة والبيئة؛
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني؛
- تحسين صورة الجزائر بصفة دائمة.

يرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس محركات هي:

- تثمين الوجهة الجزائرية لزيادة جاذبية وتنافس الجزائر؛
- تطوير الأقطاب والقرى السياحية المتميزة من خلال ترشيد الاستثمار والتنمية؛
- مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- مخطط تمويل السياحة.
- نشر مخطط جودة السياحة (PQT) لتطوير التميز في العروض السياحية الوطنية بإدماج التكوين من خلال الارتقاء المهني والتعليم والانفتاح على تكنولوجيا الاعلام والاتصال والذي يتضمن أهداف من شأنها تحسين تنافسية قطاع السياحة منها: (وزاة السياحة والصناعة التقليدية، 2022)
  - دعم التنافسية الوطنية من خلال إدراج مفهوم الجودة في جميع مشاريع تنمية المؤسسات السياحية؛
  - بلوغ أفضل مهنية في جميع قطاعات العرض السياحي الوطني؛
  - تثمين المناطق السياحية الوطنية وثرواتها المحلية؛
  - خلق ديمومة العرض السياحي الجزائري من خلال تحسين صورة جودة الخدمات للزبائن الوطنيين والاجانب؛
  - افادة المؤسسات السياحية الملتزمة بانتهاج مسار الجودة وذلك بتوفير الوسائل الملائمة لتحقيق تنميتها وخاصة بمرافقتها في عمليات التجديد وإعادة التأهيل والتحديث والتوسيع والتكوين؛
  - ضمان ترويج متزايد للمتعاملين المنخرطين في الجودة من خلال إدماجهم في شبكة المؤسسات الحاملة للعلامة التجارية "جودة السياحة الجزائر" وضمان اندماج أحسن في المجال التجاري وتموقع أفضل.

2.6 تطوير السياحة الحموية

تزخر الجزائر بقدرات ومؤهلات حموية معتبرة وموزعة عبر كل التراب الوطني، تتسم مياهها الحموية بالعديد من المميزات والخصائص العلاجية، وحسب دراسة تحيين الحصيلة الحموية المنجزة سنة 2015 عبر كل التراب الوطني، بينت وجود 282 منبع حموي على شكل منابع طبيعية أو أنقاب، بالإضافة الى 90 حق امتياز استعمال المياه الحموية الذي تم منحه، ومع مراعات الخصائص الفيزيوكميائية وكذا القيمة العلاجية لهذه

المياه الحموية، يوجد حاليا ما يقارب 100 منبع حموي يمكنها إيواء مشاريع حموية جديدة والتي من بينها 34 حمام معدني يستغل بطريقة تقليدية. (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2022)

تم صياغة استراتيجية حول السياحة الحموية، العلاجية والترفيهية وفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحي (SDAT 2030)، يتضمن:

- تشخيص عناصر القوة، الضعف، الفرص والتهديدات للسياحة الحموية،
- تحديد الأهداف، التوجهات والمحاور الاستراتيجية،
- اقتراح برنامج عمل لتنمية السياحة الحموية، وفقا لسيناريوهات استراتيجية تطورية للشعبة الحموية على المدى القصير(2016-2020)، المتوسط (2021-2025) والبعيد 2030-2026))، ويمكن الحصول على امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية أو مياه البحر (لفائدة مراكز المعالجة بمياه البحر)، والذي يخضع لأحكام المرسوم التنفيذي 69-07، المؤرخ في 19 فيفري 2007، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 19-150 المؤرخ في 29 ابريل 2019، المحدد لشروط وكيفيات الحصول على حق امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية.

يعتمد هذا المخطط التنموي عل 05 توجهات استراتيجية:

- **التوجه الأول** :تعريف واحصاء وحماية الموارد الحموية؛
- **التوجه الثاني** :تطوير العرض الخاص بسياحة الصحة والترفيه؛
- **التوجه الثالث** :وضع أسس وقواعد هيكلة الشعبة الحموية؛
- **التوجه الرابع** :جعل من السياحة الحموية أداة حقيقية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

3.6 تعديل وتفعيل القوانين المنظمة للاستثمار السياحي

لا تزال بعض القوانين المنظمة للاستثمار يكتنفها الغموض وفراغ في النصوص، وهذا يزيد في مخاوف المستثمرين، ولأهمية النظم والتشريعات القانونية في تحديد الاستثمار السياحي، كان صدور القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار وتضمن القانون عدة مزايا وتسهيلات نوعية وحوافز للمستثمر في المجال السياحي من خلال مجموعة من الضمانات يمكن اجمالها فيما يلي: (لجلط و براردي، 2020، الصفحات 619-625)

- ضمان المساواة بين المستثمر الوطني والأجنبي بحيث تكون لهم نفس الحقوق ويتحملون نفس الواجبات؛
- ضمان استقرار التشريع المعمول به، وهو بمثابة التزام يقع على الدولة المضيفة للاستثمار وهو ما يعزز ثقة المستثمر في قانون الاستثمار؛

- ضمانات ضد نزع الملكية، حيث نص القانون على العديد من الضمانات القانونية التي تقضي بمبدأ التعويض العادل عن نزع الملكية والاستيلاء في إطار حماية ملكية المستثمر؛
- ضمان حرية الاستثمار، مع وجود بعض القيود الاستثناءات خاصة للأنشطة المقننة حيث يبقى الاستثمار خاضع لنظام الترخيص لارتباط هذه الأنشطة بالنظام العام وحماية البيئة؛
- ضمان تحويل رؤوس الأموال المستثمرة وعائداتها والذي يعد من بين أهم الاجراءات التحفيزية؛
- ضمان اللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي، حيث يتطلب تكوين مناخ من الثقة المتبادلة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للاستثمار ايجاد نظام حيادي لحل مثل هذه المنازعات.

وقد تضمن قانون الاستثمار رقم 22- 18 الصادر في 24 يوليو 2022 (الجريدة الرسمية العدد 50) تعديلات وقواعد تنظم الاستثمار واستدراك النقائص التي كانت موجودة في القوانين السابقة والمرتبطة بالنشاط السياحي، كما تم اصدار النصوص التطبيقية لقانون الاستثمار في العدد 60 من الجريدة الرسمية الصادرة في 18 سبتمبر 2022، حيث ستستفيد الاستثمارات في القطاع السياحي من "نظام القطاعات" زيادة على التحفيزات الجبائية والشبه جبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، من مزايا متعددة تشمل إعفاءات في مرحلة الإنجاز منها اعفاءات جمركية والإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، وكذا اعفاءات في مرحلة الاستغلال كالإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

وفي تقييم أولي لمحتوى قانون الاستثمار الجديد ورغم العديد من المزايا التي تضمنها، لا تزال بعض القوانين المنظمة للاستثمار يكتنفها الغموض وفراغ في النصوص، مما يزيد في مخاوف المستثمرين، ويبقى التقييم الحقيقي بعد تجسيد النصوص التطبيقية على أرض الواقع ضمن المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 .

4.6 تحسين تنافسية القطاع السياحي

يمكن للجزائر تحسين قدرتها التنافسية خاصة في المؤشرات الفرعية التي احتلت فيها مراكز متأخرة من خلال: (بظاظو و قدحات، تحليل مؤشرات القدرات التنافسية العالمية وأثرها على تنمية السياحة العربية البينية، 2022، الصفحات 201-205)

- اعداد سياسات واستراتيجيات تتبنى المعايير العالمية لمؤتمر التنافسية العالمي وتعزيز البيئة القانونية والتشريعية وتحديث وتطوير منظومة قوانين السياحة والسفر بما يتوائم والتطورات العالمية في صناعة السياحة الحديثة؛
- تطوير وتحسين قطاع النقل السياحي وتجهيزه بأحدث المعدات التكنولوجية وتلبية احتياجات السياح من الأسواق المستهدفة؛

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

- تعزيز تنافسية الضرائب السياحية ورسوم التأشيرات، بالمقارنة مع الوجهات السياحية المنافسة عالميا، وتحديث معايير الترخيص والتنظيم الخاصة بقطاع السياحة؛
- التوجه إلى الأسواق السياحية غير تقليدية لتوسيع السوق أمام المنتج السياحي العربي، وذلك لمحدودية السوق المحلية لكل دولة على حدا، ويتطلب ذلك أن تقوم الدولة بايجاد التسهيلات السياحية حتى تتمكن المقومات السياحية من الوصول للأسواق العالمية، مع أهمية الاهتمام بالسياحة الداخلية وتحسين الأمن السياحي.

كما يتعين على الاقتصادات التي تتطلع إلى إعادة بناء قطاع السياحة والسفر أن تركز على جعلها أكثر شمولا واستدامة وأكثر مرونة في مواجهة المخاطر المستقبلية وأحد عوامل التمكين الرئيسية التي ينبغي إيلاؤها الأولوية هو التسريع من نسق الانفتاح على العالم واستعادة ثقة المستهلك من خلال تحسين قطاعي الصحة والأمن على سبيل المثال، ويمكن أن تشمل أيضا هذه التدابير: (WEF، 2021)

- المزيد من الاستثمار في البنية التحتية الصحية وفي الموظفين؛
- تحسين الاستدامة البيئية يمكن أن تساعد في حماية الموارد الطبيعية مع زيادة تفضيل المستهلك على السفر المستدام القائم على الطبيعة؛
- استعمال التكنولوجيا الرقمية إذ أنه يمكن استخدام الأدوات الرقمية الجديدة في إدارة التدفقات السياحية وتحسين تجارب الزوار والتقليل من نسب الاكتظاظ؛
- إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كلي في جهود الرقمنة للاستفادة القصوى من التكنولوجيا الرقمية في عملية تحسين قطاع السياحة في مجمله.

كما ينبغي العمل بتوصيات منظمة السياحة العالمية الخاصة بالانتعاش المستدام والمرن بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020) والتي مفاداها حث الدول والحكومات على تقديم مبادرات مصنفة في خمس فئات تتمحور حول: (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 256)

- حماية العمل والدخل وتدريب العمال؛
- دعم بقاء الأعمال (لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة) على طول سلسلة القيمة السياحية؛
- تسهيل تعافي القطاع على المدى القصير؛
- تعزيز استدامة القطاع على المدى المتوسط؛
- التعاون الإقليمي.

7. تحليل النتائج

من خلال ما سبق أكدت وضعية الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية للسفر والسياحة وترتيبها المتأخر على مدى تدهور قطاع السياحة الاستراتيجي وبعده عن المقاييس العالمية، وتبقى السمعة السياحية التي تحظى بها الجزائر في الخارج بعيدة عن ثراء ما تزخر به من معالم طبيعية وتاريخية، كما أن الجزائر أحد الأماكن

الأكثر تميزا بموقعها الجغرافي الذي يتوسط ثلاث قارات، ولكن غياب سوق لهذه الوجهة أبقى الجزائر غير مستقطبة للسياح مقارنة بدول الجوار وأغلب الدول العربية، ومن خلال ترتيب الجزائر في مؤشرات التنافسية التي تطرقنا إليها ومقارنتها بالأردن توصلنا الى النتائج التالية:

- تهميش القطاع السياحي الاستراتيجي في الخطط التنموية في الجزائر رغم وجود مقومات السياحة من مواقع أثرية ومعالم دينية وتاريخية، مما أدى إلى انخفاض مساهمة قطاع السياحة في الدخل الوطني، وتذيل الترتيب في أغلب مؤشرات تنافسية القطاع السياحي؛
- ضعف البنى التحتية والهيكل القاعدية من أهم أسباب تأخر قطاع السياحة وعدم جاذبيته، ما أثر سلبا على تنشيط السياحة الداخلية أو استقطاب السائح الأجنبي؛
- أبرزت أغلب مؤشرات التنافسية عدم وجود مناخ استثماري مناسب ومشجع للمستثمر المحلي والأجنبي، لغياب عناصر الجذب السياحي ونقص الحوافز.
- القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار السياحي يكتنفها الغموض وفراغ في النصوص المنظمة للاستثمارات أو الهياكل الداعمة له؛
- تتميز الاجراءات الادارية بالبطء والتعقيد لاسيما تلك المتعلقة بتسوية الوضعية الخاصة بالعقار السياحي؛
- المنظومة الجبائية والمصرفية لا تتوافق مع قانون الاستثمار الجديد، مما يستوجب مراجعتها حتى يسهل تطبيق النصوص التطبيقية لقانون الاستثمار الجديد.

8. خاتمة:

لا يزال قطاع السياحة في الجزائر يعاني الكثير من العراقيل ويواجه العديد من التحديات، وغير مستغل بصورة كبيرة مقارنة بالقدرات والفرص المتاحة، مما يتطلب تحسين تنافسيته بإعطائه الأولوية في البرامج التنموية، من أجل تحسين ترتيب الجزائر في مؤشر تنافسية السفر والسياحة، حيث تعتبر المؤشرات الفرعية للمؤشر العام دلالات واضحة تعكس مدى التحسن في القطاع من سنة لأخرى، وعليه نقترح ما يلي:

- اعطاء أولوية لتطوير البنى التحتية سواء تعلق الأمر بالنقل الجوي أو الطرق البرية والموانئ أو تطوير المرافق والهياكل القاعدية وعصرنتها، بما يتوافق مع المعايير الدولية؛
- تسوية وتطهير العقار السياحي لتجسيد مخططات التهيئة السياحية، بشفافية وعدالة.
- الاهتمام بجانب التكوين المهني في المجال الفندقي لتوفير إطارات ذات كفاءة عالية وفتح تخصصات جديدة في الجامعات، بما يتلاءم مع استراتيجية تكوين الموارد البشرية في القطاع السياحي آفاق 2030؛
- ضرورة مراجعة السياسات المتبعة في عمليات تخصيص الموارد المالية، وفتح المجال أمام القطاع الخاص وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ISSN 2572-0171
EISSN: 2716-8891

- العمل على تحسين صورة الجزائر الداخلية والخارجية خاصة فيما يخص الجانب الأمني وتوفير المرافق الضرورية بأسعار تنافسية ومقاييس عالمية؛
- تطوير برنامج المعلومات والإحصاءات السياحية ضمن اسراتيجية تنمية السياحة بالاستفادة من تجارب بعض الدول العربية التي حلت في مراكز متقدمة بين 140 دولة في مؤشر شمولية البيانات السنوية لقطاع السفر والسياحة.
- تحسين الإطار التشريعي واستدراك النقائص لتسهيل تجسيد النصوص التطبيقية لقانون الاستثمار؛
- تجسيد ونشر الثقافة السياحية في المجتمع الجزائري باستخدام الوسائل التقنية الحديثة كالتسويق السياحي.
- الاهتمام بالسياحة العلاجية وتطوير أقطاب السياحة البيئية والصحراوية لتحسين مؤشرات الاستدامة البيئية والموارد الطبيعية والثقافية؛
- جذب للمستثمرين المحليين والأجانب بخلق مناخ استثماري ملائم ومناسب يبرز في مقدمة ذلك الاستقرار الامني ومحاربة الجريمة، يعتبر الاستقرار السياسي والأمني ضمان أكيد لسيادة القانون وحماية المستثمرين، كما للاستقرار الاقتصادي الدور الفعال في تنفيذ البرامج التنموية.
- من الاحسن الفصل بين القوانين التي تحكم الاستثمار الأجنبي والوطني واشتراط النقل التكنولوجي والحد من الاستثمارات الأجنبية التي أولياتها الأرباح ونهب الثروات؛
- تذليل العقبات البيروقراطية خاصة التسليم الفوري لشهادة التسجيل وحل مشكل الرخص وتسريعها؛
- الاهتمام بالبحوث والدراسات وتوصيات الملتقيات الصادرة من الجامعات ومراكز البحوث والتي شخصت واقع القطاع السياحي وقدمت الحلول المناسبة لتطويره وتحسين تنافسيته.

قائمة المراجع

Anthony, S. (2019). Tourisme fondamentaux et techniques. Paris: Dunod.

WEF. (2012). *The Asean TTCR.* Genava. Retrieved July 24, 2022, from file:///C:/Users/user/Downloads/tourism-ASEAN-Report-2012-1.pdf

WEF. (2019). *TTCR.* Genava. Retrieved July 22, 2022, from https://www.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2019.pdf

WEF .(2021) .*News release* 30 تاريخ الاسترداد July, 2022. من، weforum org: https://www3.weforum.org/docs/WEF_TTDI_2021_Press_Release_Arabic.pdf

إبراهيم بظاظو. (2021). *السياحة الأردنية في مائة عام*. عمان: وزارة الثقافة.

إبراهيم بظاظو، و رانيا قدحات. (2022). تحليل مؤشرات القدرات التنافسية العالمية وأثرها على تنمية السياحة العربية البينية. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة JAAUTH، 22*، الصفحات 191-211.

البنك الدولي. (أكتوبر, 2022). *السياحة الدولية، عدد الوافدين*. تم الاسترداد من https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.ARVL?locations=DZ-JO-AR-MA-TN-TV

الديوان الوطني للسياحة , O.N.T. (2015).

المحفظة الوطنية للأوراق المالية. (2010). *قطاع الفنادق والسياحة*. عمان.

المنظمة العربية للسياحة. (2018). *تحليل تقرير تنافسية السياحة والسفر للدول العربية 2018*. جدة.

صندوق النقد العربي. (2021). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021*.

صندوق النقد العربي. (2021). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021*.

فواز لجلط ، و سميرة براردي. (نوفمبر, 2020). الضمانات القانونية للاستثمار في القطاع السياحي بموجب القانون رقم 16/09 المتعلق بترقية الاستثمار. *مجلة صوت القانون، 7*(2)، الصفحات 607-630.

محمد عبد الصمد رزاز. (21 ديسمبر, 2009). *التهيئة السياحية وأثرها على التنمية المحلية*. تاريخ الاسترداد 4 أوت, 2022، من http://www.dtourismebba.gov.dz: http://www.dtourismebba.gov.dz/files/journie%20arab.pdf

محمد مرسي الحريري. (1999). جغرافية السياحة. تأليف *جغرافية السياحة*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

منير مساعدية. (21 ديسمبر, 2009). *كلمة مدير السياحة*. تاريخ الاسترداد 4 أوت, 2022، من http://www.dtourismebba.gov.dz: http://www.dtourismebba.gov.dz/files/journie%20arab.pdf

وزاة السياحة والصناعة التقليدية. (2022). تم الاسترداد من https://www.mta.gov.dz.

وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (2022). تم الاسترداد من https://www.mta.gov.dz.